

الكلية التطبيقية في اللاذقية تستغيث «كهربائياً» .. ولا تجاوب؟!

نائب العميد لـ«الوطن»: الحل ممكن.. ومخصصاتنا من المازوت انخفضت لـ ٨٠٠ لتر فقط شهرياً
معاون وزير الكهرباء لـ«الوطن»: لجنة لدراسة طلبات الإعفاء من التقنين

قادي بك الشريف

شكاوى كثيرة ومعاناة مستمرة تقاسيها الكلية التطبيقية في جامعة تشرين (طلاباً وإدارة) لتأمين السير الصحيح للعملية التعليمية وسط مشكلة راهنة في توزيع فئات العمل وعمل المخابر، الأمر الذي دفع إدارة الكلية إلى ضغط برنامج العمل في يومين فقط وذلك نتيجة عدم توفر الكهرباء وعدم توفر الوقود اللازم لتشغيل مولدة الاحتياطي ما ترتب عليه من ازحام كبير للطلاب في الفئات وعدم قدرة على تحقيق توزيع كاف للبرنامج العملي.

هذا وعلمت «الوطن» أن الكلية قد رفعت عدة كتب طالبت فيه بتزويدها بالوقود الكافي وكذلك رفعت كتباً طالبت فيها بإعفاء الكلية من التقنين أسوة بباقي الكليات التعليمية التابعة لوزارة التعليم العالي علماً أن (الكليات شيء والمعاهد الصناعية شيء آخر).

وأضافت شكاوى لـ«الوطن»: نتيجة التقنين الجائر فإن بعض الفئات والتجارب في المخابر تحتوي على أكثر من ٩٠ طالباً الأمر الذي يخالف الإجراءات الوقائية المتبعة ويخالف الاعتراف العلمية التي لا يجوز فيها أن يكون في التجربة كل هذا العدد، خاصة أن الكلية مؤسسة تعليمية تعتمد أساساً في إحصاب المهارات والخبرة العملية لطلابها من خلال المخابر والورش التعليمية، لكن خضوع الكلية للمعهد التقني الكهربائي يجعل المخابر والورش عاجزة عن تقديم الفائدة المرجوة بسبب انقطاع التيار الكهربائي معظم ساعات النهار.

وتشاهد الطلبة بضرورة تدخل الوزارة والمعينين لحل هذه المشكلة وإيجاد العملية دون كهرباء والوقود غير متوفر بكميات كافية لإطلاقها.. علماً أن القضية لا تحتاج ولا تكلف سوى قاطع صغير يركب في خزان التغذية المجاور لبناء الكلية في اللاذقية.

وحسب ما ورد من كهرباء اللاذقية حيث قالت في رد لها: لدينا حالات كثيرة منها المعهد الصناعي بالمشروع الخامس والمعهد الصناعي على طريق النقل والمعهد التقني الكهربائي بجبله والرفحة والمعهد الكهربائي التابع لوزارة الكهرباء ذاتها، انقطاع خطوط سكنية عامة ذات أحمال مرتفعة بطروف تقنين صعبة هو أمر غير متاح حالياً.

كما جاء في الرد، اعتباراً كلية العلوم التطبيقية بحاجة ماسة فهناك مجموعة من المقترحات منها الاعتماد على مجموعات التوليد الاحتياطية، والاشتراك بمخرج ٢٠ ك ف خاص من محطة التحويل الأقرب للكلية معفى من التقنين VIP بسعر الزرورة يتم إنشاؤه بعد إجراء الدراسة ودفع التكاليف من الجهة صاحبة العلاقة.

كما تم الاقتراح بالتوجه إلى الاعتماد على الطاقة البديلة والاعتماد على مركز البحث في الجامعة لدراسة الجدوى وكلها بحاجة للتغذية الكهربائية المستمرة، وإعفاء خطوط سكنية عامة ذات أحمال مرتفعة بطروف تقنين صعبة هو أمر غير متاح حالياً.

كما أضاف نائب العميد: تابعنا الموضوع بشكل فني، ويمكن حل المشكلة عن طريق تركيب خط مباشر من محطة التوزيع مقابل الملعب البلدي إلى الكلية التطبيقية، وهذا أمر ممكن تطبيقه عبر تركيب قاطعين في المحولة الموجودة على سور الكلية، أحدهما للتقنين عن الحسي الذي تغذيه والثاني للكلية.

وبين أنه لا يمكن مقارنة واقع الكلية مع المدارس، وخاصة أنها كلية تطبيقية نظام ٤ سنوات، مع التركيز بنسبة ٦٠ بالمئة على العملي، علماً أن الكلية التطبيقية تعتبر الوحيدة غير المعفاة من التقنين مقارنة مع بقية الجامعات.

هذا وتواصلت «الوطن» مع معاون وزير الكهرباء نضال قرومشة، ليؤكد أن هناك لجنة مكلفة من الوزارة لدراسة كل الطلبات المتعلقة بالحصول على مخارج معفاة من التقنين، لتقييم إمكانية تلبية هذه الطلبات واتخاذ الحلول حسب المتاح من الطاقة الكهربائية.



في حين أن عدد الطلاب في الكلية يتجاوز الـ ٣ آلاف طالب وطالبة، وقال علي: كنا نعتمد على مخصصات المولدة الكهربائية من المازوت، لكن المخصصات انخفضت إلى ٨٠٠ لتر شهرياً مقارنة مع ٨ آلاف خلال الفترة السابقة، علماً أن المولدة في الساعة تصرف نحو ١٧ تراً، وفي حال تم تشغيل المولدة لمدة ٥ أيام في الشهر ضمن دوام كامل تصرف كافة المخصصات.

كما أضاف نائب العميد: تابعنا الموضوع بشكل فني، ويمكن حل المشكلة عن طريق تركيب خط مباشر من محطة التوزيع مقابل الملعب البلدي إلى الكلية التطبيقية، وهذا أمر ممكن تطبيقه عبر تركيب قاطعين في المحولة الموجودة على سور الكلية، أحدهما للتقنين عن الحسي الذي تغذيه والثاني للكلية.

وبين أنه لا يمكن مقارنة واقع الكلية مع المدارس، وخاصة أنها كلية تطبيقية نظام ٤ سنوات، مع التركيز بنسبة ٦٠ بالمئة على العملي، علماً أن الكلية التطبيقية تعتبر الوحيدة غير المعفاة من التقنين مقارنة مع بقية الجامعات.

هذا وتواصلت «الوطن» مع معاون وزير الكهرباء نضال قرومشة، ليؤكد أن هناك لجنة مكلفة من الوزارة لدراسة كل الطلبات المتعلقة بالحصول على مخارج معفاة من التقنين، لتقييم إمكانية تلبية هذه الطلبات واتخاذ الحلول حسب المتاح من الطاقة الكهربائية.

في حين أن عدد الطلاب في الكلية يتجاوز الـ ٣ آلاف طالب وطالبة، وقال علي: كنا نعتمد على مخصصات المولدة الكهربائية من المازوت، لكن المخصصات انخفضت إلى ٨٠٠ لتر شهرياً مقارنة مع ٨ آلاف خلال الفترة السابقة، علماً أن المولدة في الساعة تصرف نحو ١٧ تراً، وفي حال تم تشغيل المولدة لمدة ٥ أيام في الشهر ضمن دوام كامل تصرف كافة المخصصات.

كما أضاف نائب العميد: تابعنا الموضوع بشكل فني، ويمكن حل المشكلة عن طريق تركيب خط مباشر من محطة التوزيع مقابل الملعب البلدي إلى الكلية التطبيقية، وهذا أمر ممكن تطبيقه عبر تركيب قاطعين في المحولة الموجودة على سور الكلية، أحدهما للتقنين عن الحسي الذي تغذيه والثاني للكلية.

ما يتقاضاه الطبيب لا يتوافق مع ارتفاع أسعار كل شيء

نقيب أطباء طرطوس لـ«الوطن»: مراكز التجميل كارثية وشركات الضمان الصحي وسيط غير نزيه

طرطوس - ربا أحمد

تعلت أصوات المواطنين نتيجة أجور الأطباء المرتفعة وتجارة المشافي الخاصة والوقضي في تراخيص مراكز التجميل الطبية إضافة إلى زيادة عدد الشكاوى نتيجة الأخطاء الطبية وسوء وفساد أداء شركات الضمان الصحي.

تقريب الأطباء الدكتور يوسف مصطفى ليد لـ«الوطن»، أنه منذ عام ٢٠١١ وإلى اليوم لم تصدر وزارة الصحة تسعيرة واضحة ومحددة لتتبع النقابة مدى تطبيقها، ولذلك شكلت لجنة أخيراً وتضم وزارة الصحة، نقابة الأطباء، اتحاد العمال، مديرية المشافي بتاريخ ٢٩/٧/٢٠٢١ لتحديد أجرة الطبيب والتصحيح لدى النقابة مرجع رسمي لمراقبة تطبيقها.

ولفت إلى أن الطبيب الذي كان يتقاضى ٧٠٠ ليرة قبل الأزمات يجب أن يتقاضى ٤٥٠/ ألف ليرة وفق أسعار الصرف الحالية ورغم ذلك أعلى أجر طبيب بطرطوس لا يتعدى ١٠ آلاف ليرة وبمعظمهم ٥/ آلاف ليرة أي على الطبيب أن يكسب على ٩/ مرضى ليتقاضى أجر مرضى نقابة أطباء طرطوس بصدد متباعدة كل مراكز المحافظة وارتفاع أسعار كل شيء.

وعن مشكلة الوقضي الكبيرة بترخيص مراكز التجميل وسوء عملها وأدائها لبعض النساء، أوضح مصطفى أن نقابة أطباء طرطوس بصدد متابعة كل مراكز المحافظة وتم إغلاق أحدها بناء على شكوى من سيدة تسبب في إصابة المريضة بأذى لها وبناء على التحقيقات طلبنا من الجهات المعنية إغلاق المركز لأن النقابة لا يحق لها ذلك، مبيناً أن النقابة ضد كل تلك المراكز ووفقاً للقانون لا يحق لأحد افتتاح مركز تجميل مالم تتم الرخصة باسم طبيب تجميل ولكن بعضها يعتمد على متربات وهذا أمر كارثي وتتم متابعته لاسيما أن بعض حالات التجميل هي حالات



وسيط غير نزيه بين الطبيب والمريض وهدفهم فقط الربح بأرقام كبيرة، مبيناً أن الشركات تتأخر بالتسديد للأطباء بطرطوس ولا تقدم كامل الرعاية الصحية المطلوبة منها للمرضى وبالمقابل تتقاضى أجورها كاملة ولكن النقابات ليس بيدها أي حيلة.

وحول أجور المشافي الخاصة المرتفعة في محافظة طرطوس وعدم توفر أطباء الإسعاف فيها، رفض النقيب هذا الكلام معتبراً أن أجورها زهيدة قياساً بأسعار المواد الطبية المقفولة والخدمات وأجور العمال وضرائب المالية العالية التي وصلت إلى ١٠٠/ مليون لأحد المشافي، مؤكداً أنه يحق لأي مريض استدعاء طبيبه الخاص والنقابة دائماً تتشدد مع المديرية على جازمية أقسام الإسعاف.

ولدى سؤاله عن مدى مراقبة وجود عدد من الأطباء وعلمهم في المشافي الخاصة بطرطوس بعض أيام الأسبوع تستدعي دخول المشافي.

وبخصوص الشكاوى التي ترد إلى النقابة والأخطاء الطبية وكيفية تعامل النقابة معها أوضح نقيب أطباء طرطوس أنه خلال عام ٢٠٢١ ورتت إلى النقابة ٨/ شكاوى وتم التعامل معها بمنتهى الجدية بحيث في النهاية يبلغ صاحب الشكاوى على نتيجة التحقيق وإن لم يفتنع نقابة أطباء طرطوس بصدد متابعة كل مراكز المحافظة وتم إغلاق أحدها بناء على شكوى من سيدة تسبب في إصابة المريضة بأذى لها وبناء على التحقيقات طلبنا من الجهات المعنية إغلاق المركز لأن النقابة لا يحق لها ذلك، مبيناً أن النقابة ضد كل تلك المراكز ووفقاً للقانون لا يحق لأحد افتتاح مركز تجميل مالم تتم الرخصة باسم طبيب تجميل ولكن بعضها يعتمد على متربات وهذا أمر كارثي وتتم متابعته لاسيما أن بعض حالات التجميل هي حالات

امتحان بدقيقة واحدة فقط!!
المتقدمون للقبول بمعهد التربية الموسيقية في حمص يعترضون على النتائج
مدير التربية لـ«الوطن»: نسبة النجاح منخفضة وأقل من ٢٥ بالمئة ولم ندخل لأن اللجنة وزارية

حمص - نبال إبراهيم

وردت إلى «الوطن» عشرات الشكاوى من الطلاب المتقدمين للقبول في معهد التربية الموسيقية بحمص، تتحدث عن الظلم الذي لحق بهم من قبل اللجنة الوزارية التي قامت بفحصهم وامتحانهم، وروسهم بأعداد كبيرة جداً في فحص المقابلة مع اللجنة نتيجة لعدم إعطائهم وقتاً كافياً ليحيوا عن الأسئلة أو التعبير عن مواهبهم بالعزف على الآلات الموسيقية أو الغناء.

وأكد المشككون أن مدة المقابلة مع اللجنة لم تتجاوز دقيقة واحدة فقط، وأنهم لم يخطئوا خلال فحص المقابلة على الرغم من أن دقيقة واحدة لا تكفي للامتحان والعزف على آلة موسيقية أو الصوت وهي لا تكفي بالتأكيد لتقييم الطالب خلالها، وبالتالي لم يحصلوا على حقوق الوقت والنجاح.

وبين المشككون أن المقابلة من المفترض أن تعتمد على آلية محددة بامتحان الصوت والعزف على آلة موسيقية والإيقاع والنوتة وعلى كل طالب أن يمتحن بها، وهذا ما يتطلب ما بين ٥ إلى ١٠ دقائق لكل طالب حتى يقدم كل ما لديه، ليتم حينها إصدار نتيجته إذا ما كان ناجحاً أو راسباً، إلا أن ما حدث خلال فحص المقابلة أنها لم تكن سوى ليومين فقط وامتحان فيها نحو ٨٠٠ طالب، واصفان اللجنة الفاحصة بالزاحية والكيفية وأنها لم تعط وقتاً كافياً للطلاب (دقيقة كحد أقصى)، علاوة على أنها قامت بإخراج العديد من الطلاب من دون امتحانهم بمجرد دخولهم إليها.

وأشار المشككون إلى أن مديرية التربية في حمص من دون اعتراض رسمية إلى مديرية التربية في حمص من دون أن يحصلوا على أي نتيجة حتى تاريخه، وأن البعض الآخر منهم لم يتمكنوا من تقديم طلبات الاعتراض والتي لم يسعوا بها في الأساس.

وطالب المشككون وزير التربية بإعادة تشكيل لجنة جديدة وإعادة امتحانهم وإضافتهم من الظلم الذي لحق بهم، وخاصة أنه لم يتبق لديهم أي فرصة بأي معهد أو مؤسسة جامعية كونهم كانوا متأملين في النجاح.

من جانبه قال مدير التربية في حمص وليد المرعي لـ«الوطن»: لا يمكننا أن نجزم بأنه يوجد هناك حق على اللجنة الوزارية التي فحصت الطلاب، لافتاً إلى أن الفحص كان نظامياً وتم تأمين كل مستلزماته واللجنة حكمت من خلال أسئلتها النظرية أو العزف على الآلات الموسيقية، وهي من أعطت النتائج ولم تتدخل في عملها على الإطلاق كونها لجنة خاصة وزارية وقدمت من محافظة أخرى.

وبيّن أنه تم تقديم طلبات اعتراض كثيرة من قبل الطلاب وتم رفعها جميعها إلى الوزارة التي تقوم هي بالإجراء اللازم، منوهاً إلى أنه توجد لجنة مختصة بالوزارة لها الحق بحاسبة اللجنة في حال التقصير، في حين نحن في مديرية التربية لا يمكننا سؤال اللجنة لماذا كانت نسبة النجاح ضعيفة؟

وأكد المرعي أن نسبة النجاح كانت منخفضة ومتدنية هذا العام وهي أقل من ٢٥ بالمئة، لافتاً إلى أنه أول عام تكون هذه النسبة منخفضة لهذه الدرجة.

الزعيبي: ١٣٠ طلب اعتراض تم تبويبها ورفعها إلى الوزارة وتقدم ٩٦٢ طالباً وطالبة رسب منهم ٥٤٩

«٨» شكاوى هذا العام
بحق أطباء.. والمشافي
العامه تعاني شحاً في بعض
الاختصاصات نتيجة الهجرة

وهم من خارج المحافظة أوضح مصطفى أنه في اجتماع نقابة المركزية منذ سنوات تم السماح للطبيب أن يعمل في ظل الحرب في محافظة أخرى وإعطاء موافقة خطية له من النقابة من دون أن ينقل عضويته إليها، لكن معظم من سمح لهم عادوا إلى محافظاتهم بعد عودة الأمان إليها، ولكن بخصوص حالات حضور بعض الأطباء لإجراء عمليات جراحية في بعض المشافي الخاصة من خارج المحافظة، فقد أرسلت نقابة أطباء طرطوس تعميماً للتأكد من تسجيل الطبيب في نقابة طرطوس وحصوله على ترخيص بالعمل فيها وإلا فسيفسّر لأخذ موافقة من النقابة، مشيراً إلى أن بعض المشافي العامة تعاني شحاً في بعض الاختصاصات نتيجة هجرة الأطباء ولاسيما الشباب منهم والقعود الموجودة قديمة ومديرية الصحة ترحب بأي طبيب جديد.